

## مؤتمر عالي في البحرين يبحث الاستثمارات العملاقة والفرص المستقبلية في الخليج



الثامن

ناهد طاهر. وأضاف أن المؤتمر يعتبر منبراً لتبادل المعارف واستعراض الخبرات وتعزيز التعاون بين قطاع القرار والباحثين من شتى القطاعات العاملة ومنها شركات تقنية المعلومات ومقاولو الأعمال الهندسية والإنشاءات والمصنعون والمؤسسات والهيئات والشركات المالية والخدمية. كما سيوفر المؤتمر فرصة فريدة للمشاركين للالتقاء ببعضهم وتطوير سبل التعاون فيما بينهم واستعراض الطول للتقليل من المخاطر المصاحبة لها، كما سيقيم اختصاصيو التدريب التابعين لمعهد إدارة المشاريع - فرع الخليج العربي - بتقديم العديد من الحلقات والورش التدريبية التي ستركز على الوسائل والأساليب الحديثة الضرورية للعاملين في مجال إدارة المشاريع.

مع التأكيد على المسائل المتعلقة بالمشاريع العملاقة. وأشار إلى أن عدد المشاركين 1500 مشارك فيما سيبلغ عدد ورش العمل 12 ورشة والمحاضرات الفنية 40، وعدد المتحدثين 60، وأبرز الحضور المتحدثين الفنيين في المؤتمر وزير الأشغال والوزير المشرف على هيئة الكهرباء والماء في البحرين فهمي بن علي الجودر، نائب رئيس شركة أرامكو السعودية لمشروع جامعة الملك عبدالله المهندس علي الجمعي، المدير التنفيذي لإدارة مشاريع أرامكو السعودية المهندس ماجد الملا، الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المشاريع بالولايات المتحدة الأمريكية جريج بالاستريو، مدير معهد صناعة الإنشاءات بالولايات المتحدة كيم آلان، المدير العام لبنك جلف ون انقسمت

في النمامة خلال الفترة من 27 إلى 29 يناير الجاري. وسيقيم على هامش المؤتمر العديد من الفعاليات المصاحبة مثل حلقات النقاش وورش العمل والمعارض التي تركز أهدافها على خدمة موضوع المؤتمر. وقال رئيس معهد المشاريع أحمد ناصر، إن المؤتمر سيقام تحت رعاية رئيس الوزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وسيركز المؤتمر على الاستثمارات والفرص الحالية والمستقبلية في منطقة الخليج العربي



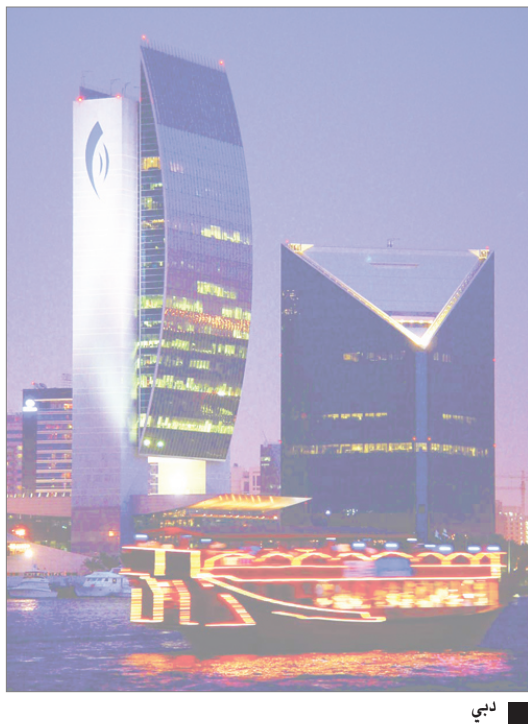
## مجلس التعاون

## 21 مليون عملية بيع تحقق لسوق دبي الحرة 1.1 مليار دولار في 2008

الطيران المدني بدبي ورئيس مجلس إدارة هيئة مطارات دبي. كذلك الشكر موصول لفريق العاملين لدينا والذين ارتفع عددهم إلى 3700 هذا العام والذين يبذلون جهوداً رائعة من أجل توفير مرفق خدمة متمايزة للجمهور طوال 24 ساعة يومياً.

وفي عام 2008 سجلت سوق الحرة - دبي مجموع عمليات بيع بلغت 21 مليون عملية بمتوسط 58 ألف عملية يوميا بزيادة نسبتها 11% عن عام 2007. ومن زاوية الأسعار استمرت العطور على رأس قائمة المبيعات في السوق الحرة - دبي خلال عام 2008 وباكتر من 560 مليون درهم (155 مليون دولار) سنوياً، وبما يمثل 14% من مجموع المبيعات، بينما احتلت مبيعات الذهب المركز الثالث حيث بلغت 448 مليون درهم (125 مليون دولار).

إضافة إلى المبيعات الاستثنائية حدث نمو وتوسع كبيرين غير مسبوقين في السوق الحرة - دبي خلال عام 2008، إذ افتتح المرفق خلال الصيف مقره الرئيسي الذي تم بناؤه خصيصاً ومركز عملياته في منطقة الرمول، وهو ما وفر 6000 متر مربع للمساحة المكتبية و27 ألف متر مربع للمستودعات. كما وفر افتتاح مبنى المسافرين رقم 3 في أكتوبر 2008 مساحة إضافية عبارة عن 8000 متر مربع لمتاجر الأزياء في السوق الحرة - دبي والتي لديها مساحة 7000 متر مربع لمتاجر التجزئة في كل من مبنى المسافرين 2L1، أما بالنسبة للعاملين في المرفق فزادت أعدادهم تشبهاً مع هذا التوسع وحالياً وصل عددهم إلى 3700 مستخدم.



دبي

قال سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس دائرة الطيران المدني بدبي ورئيس مجلس إدارة هيئة مطارات دبي إن 2008 كانت سنة متميزة لسوق الحرة بدبي، حيث حققت رقماً قياسياً في المبيعات بلغ 1,1 مليار دولار (3,95 مليارات درهم) ما يعد انجازاً عظيماً. وأبني أهنئ الفريق العامل في السوق الحرة - دبي لوضعهم مقياساً جديداً في مبيعات التجزئة ولترسيخ مكانة السوق الحرة - دبي في مقدمة الأسواق الحرة في العالم.

وكانت المبيعات في شهر ديسمبر قياسية في حد ذاتها حيث بلغت 403 مليون درهم (بيشاً بلغت في يوم الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين (20 ديسمبر) وحده رقماً يومياً قياسياً آخر حيث ارتفع إلى 71 مليون درهم. وتعدت المبيعات في يوم 17 ديسمبر الرقم المستهدف وهو مليار دولار.

من جانبه، قال كولم ماكولغين، مدير عام السوق الحرة - دبي إن تجاوز رقم المليار دولار أمريكي هو انجاز عظيم، وأريد أن أعبّر عن شكري لكل من ساعدنا على الوصول إلى هذا الهدف الكبير. كذلك في يوم الاحتفال بالذكرى السنوية الـ 25 ذاته بلغت مبيعاتنا في ما يساوي مبلغ المبيعات الذي حققناه على مدى السنة الأولى الكاملة من عملياتنا (1984).

وهذه النهاية الرائعة هي ختام مسك للسنة، وأود أن أعبّر عن تديري وشكري لسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس دائرة

## منتدى الرياض الاقتصادي يناقش دراسة "الأنظمة التجارية ومتطلبات التنمية"

عناصر الأنظمة التجارية السعودية لخروج توصيات تتناسب وحجم التجارة والاقتصاد السعودي.

وقدم الدكتور علي بن عبدالكريم السويلم رئيس الفريق المشرف على الدراسة شرحاً عن أهمية موضوع الدراسة للوصول إلى مستوى التمويل من غير إقتران ما يلزم من تعديل خصوصاً في ظل وجود نحو خمسة وعشرين نظاماً تجارياً صدرت فرادى وفي أوقات متباعدة وشارك في صياغتها جهات متعددة مما أظهر بينها جانب من التعارض والتضارب فضلاً عن عدم خضوعها لجهة قضائية واحدة.

وأشار إلى استحداث وتطوير أنظمة جديدة لم تكن معروفة من قبل ومستجدات تتعلق بالانتماء وسرية التعاملات والتعامل الإلكتروني لم تكن موجودة ولم تنظم وتحتاج إلى كثير من المقترحات ودراسة بعض القضايا البعض.

واستعرض الدكتور السويلم أهداف الدراسة التي تناولت تحليل واقع الأنظمة التجارية السعودية الحالية من حيث توافقها وتعارضها بعضها مع بعض وخضوعها لسلطة القضاء التجاري أو الإداري في ظل الإصلاحات الحديثة التي طالت مرافق القضاء فضلاً عن تعقيد كافة العمليات التجارية التقليدية والحديثة.

كما تناولت أهداف الدراسة مقارنة الأنظمة التجارية السعودية بالقوانين التجارية للدول الأخرى وعلى الأخص القوانين التجارية الخليجية، وإقتران تعديل أو تحديث ما يلزم منها على ضوء نتائج تحليل واقعها، وتحديد أنظمة أخرى خلت منها المنظومة الحالية للأنظمة التجارية السعودية وذلك لكي تستجيب لمتطلبات التنمية والاتفاقيات الدولية، واتجاه دول مجلس التعاون نحو السوق الخليجية المشتركة.

كما تناولت أهداف الدراسة بحث إيجابيات وسلبيات توحيد هذه الأنظمة في نظام تجاري واحد، يضمن عدم التضارب والتباين والتعارض فيما بينها ويخضع كافة النصوص المنظمة للعمليات التجارية لرقابة القضاء بفرعيه التجاري والإداري، ويزيل تنازع الاختصاص بين الوزارات المعنية والهيئات المنظمة للقطاعات ويقين التحكم التجاري كوسيلة من وسائل فض المنازعات التجارية.

أقام منتدى الرياض الاقتصادي حلقة نقاش تناولت دراسة عن «الأنظمة التجارية السعودية ومتطلبات التنمية»، بفندق المارriott بالرياض، حيث حظيت بحضور كبير من المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والقانوني بالملكة من القطاعين الحكومي والخاص، وكوكبة من الخبراء والمختصين ورجال القضاء والقانون وأصحاب الأهمية.

وأكد رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي المهندس سعد بن إبراهيم العنجد على أهمية حلقة النقاش التي تنبع من الحاجة الماسة لوضع قوانين تجارية شاملة ومتكاملة وعادلة في ظل تضارب وتعارض عدد من القوانين التي تخضع لجهات متعددة.

وقال المعجل مخاطباً نخبة من المهتمين والمختصين الذين شاركوا في النقاش مع ممثلي أمانة المنتدى وأعضاء الفريق المشرف على الدراسة والمركز الاستشاري الذي يعد الدراسة، أن المنتدى يولي أهمية كبيرة لهذه الحلقات العلمية باعتبارها جزءاً أساسياً في منهجية الخروج بمحصلة علمية دقيقة وعملية للقضايا الخس التي تم انتخابها للدورة القادمة للمنتدى التي ستعقد في نهاية العام 2009م، وأن مجلس الاقتصاد الأعلى مهم أيضاً بالدراسات التي يعدها المنتدى حيث جرت العادة أن ترفع دراسات كل دورة إلى رئيس مجلس الاقتصاد الأعلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي يوجه المجلس بدراساتها والاستفادة من توصياتها.

وتطرق إلى عدد من المشاكل والقضايا الاقتصادية، مشيراً أن هناك نحو مليون شركة ومؤسسة تجارية في المملكة تفرز نحو مائة ألف قضية سنوياً بسبب تضارب وتعارض الأنظمة التجارية وتفرغ وتشعب الجهات الخاضعة لسلطاتها محذراً في هذا الإطار من كثرة وتعدد القضايا وقال إن كثرة تلك القضايا ربما تصل بالأمور إلى ما لا يحمد عقباه ومن قبول أنظمة للمحاكم الخارجية.

ودعا المعجل المشاركين إلى التحلي بالصراحة المتناهية والأخذ بكافة الآراء والملاحظات والمقترحات الهادفة في مناقشة جميع

## أهداف التنمية الألفية .

وأوضحت أن العمل والتجارة والاستثمار هي أعمدة السلام والرخاء ويمكن رئيسي في الجمع لخلق فرص تساعده على حل مشاكله شديدة إن التنازل تجاه أهداف التنمية الألفية يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي المستقر على كل السويات المحلية والدولية والقطبية.

وأشارت إلى أن هناك مطالبات دولية بأن تكون الشركات أكثر شفافية كي يعتمد عليها بصورة أكبر في مساهماتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أينما كان عليها لآفة إلى أن تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات يعكس الدور الجيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في تطوير المجتمع وتخفيف الضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة فيه.

وأوضحت أن اللجنة التي شكلتها المؤسسة ومدير عام شركة (وي) اعتدال العيار أن المؤتمر يتخذ هذا العام وسط أجواء أقل ما توصف به بأنها أجواء أزمة تصنف بالعالم وتعتبر بمنزلة نقطة تحول في الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة وهي من دون أدنى شك أزمة تختلف عن بقية الأزمات كون امتدادها يشمل العالم بأسره.

وأضافت العيار إن "من هنا تبرز أهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل الأزمة المالية الحالية إذ ستخترق خلاله الكثير من وسائل فض المنازعات وهذا الصعيدي".

وأوضحت أن "من أجل ترسيخ تلك المسؤولية وضبطها وعدم إخضاعها لأهواء الشركات ومديريها يجب وضع تشريعات وقوانين لها وإيجاد جهة منظمة".

وأشارت إلى أن مؤشر المسؤولية الاجتماعية يعد الوسيلة المثلى لتقليل من النطاق المحلي إلى مرحلة تطبيقية متقدمة تقوم على أساس القياس المحكم لممارسات الشركات وبدفع الشركات إلى تطوير برامجها في التعامل مع القضايا الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة في رفع تنافسية الشركات وبالتالي انعكاسها على الاقتصاد الوطني.



## مفردات

### افتتاح مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات

الكويت/كونا: افتتح أمس مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات الذي تنظمه شركة (وي) للخدمات الإعلامية المتكاملة برعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الكويت ويستمر يومين.

وقالت الممثل الدائم للبرنامج في الكويت فاليري كليف خلال افتتاح المؤتمر أنه في الوقت الذي تتحمل فيه الحكومات المسؤوليات الكبرى فإن من مصلحة الشركات أن تأخذ دورها لتساعد في تقديم الحلول اللازمة لعمليات التنمية.

وأضافت كليف إن "الشركات في العالم كله تعرف أن من مصلحتها أن تتبوأ مسؤوليات أكبر وأن تساهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" مشيرة إلى أن القضاء على الفقر كان الهدف الأول من بين أهداف التنمية في الألفية القرن الـ 21 الذي اتفق عليه قادة دول العالم منذ ثمانين سنوات.

وقد خصصت كليف للبرنامج في الكويت في الكويت سيواصل سعيه للوصول إلى القطاع الخاص لمعالجة تحديات التنمية داعية الشركات في الكويت إلى المشاركة في مشاريع شركة لخلق حلول دائمة لتحديات التنمية القومية وتحسين

## رئيس مجلس إدارة شركة البلاغ للتجارة :

### ما حققته قطر من تطور يشكل جسراً قويا لمواصلة التطور الاقتصادي

العديد من القوانين المشجعة لحركة الاستثمار وتقديم العديد من الحوافز للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

وأكد شريدة القطري أن أهم ما حققته دولة قطر بقيادة سمو الأمير هو الثورة الاجتماعية والتطور العلمي والاستثمار في الإنسان القطري وتطوير البحث العلمي من خلال إقامة المراكز العلمية المتطورة مثل مؤسسة قطر للأبحاث والعلوم "باحة قطر للعلوم والتكنولوجيا" واستقطاب أهم الجامعات العالمية لتفتح فروع لها في قطر لنشر العلم والثقافة الحديثة. وفيما يتعلق بأداء السوق المالي قال الشريدة إن هناك حذر وترقب في الأسواق المالية بعد الأزمة المالية العالمية حيث يسود هذا الترقب ريثما تتكشف أبعاد الأزمة ومعرفة تأثيراتها النهائية مشيراً إلى أن أغلب الشركات في قطر حققت أرباحاً مع كل تلك الأزمة المالية. وعن توقعاته لعام 2009 قال الشريدة المستقبل ليوم الله تعالى والعلم عند الله ولكن ما حققته قطر من تطور يشكل دافعا قويا لمواصلة حركة التطور والنمو في كثير من القطاعات الاستراتيجية فقد حققت قطر إنجازات كبيرة في مجال النفط والغاز ورفعت

إنتاجها من 300 ألف برميل إلى 800 ألف برميل ومن المتوقع أن يرتفع إلى 1.1 مليون برميل بحلول عام 2010 بالإضافة إلى التطور الكبير في مجال الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز من الصناعات البترولية وغيرها مثل صناعة الألبومين والصناعات المتوسطة الصغيرة. وأعبّر رجل الأعمال شريدة القطري عن أمله أن يمثل كل ما حققته قطر من إنجازات دافعا قويا لتحقيق المزيد من التطور والتنمية الدولية.

## الدوحة/كالات:

قال رجل الأعمال السيد شريدة سعد جبران الكبيعي عضو رابطة رجال الأعمال القطريين ورئيس مجلس إدارة شركة البلاغ للتجارة والمقاولات إن عام 2008 من الناحية الاقتصادية كان عاما جيدا بالرغم من الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأسواق العالمية وبالمؤسسات المالية في كثير من دول العالم مشيراً إلى أن تلك الأزمة لم تؤثر إلا بشكل طفيف على الشركات في الربع الأخير من العام وإن كل الشركات حققت أرباحاً وأعلنت نتائجها المالية وحققَت نتائج طيبة مؤكداً أن الاقتصاد القطري ككل كان متقدما وكبير من أن يؤثر فيه الأزمة المالية كما أن هناك تطور ونمو في كل القطاعات الصناعية والعمرانية والتطبيقية والصحية وأن حركة التنمية والتطور في قطر لن تتوقف وقد كان الاقتصاد القطري أفضل من كل الاقتصادات دول المنطقة ولم يتأثر بالأزمة المالية العالمية وأن الدولة تسعى بالتوجيهات الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى للحفاظ على كل ما حققته قطر من نمو

وتطور وازدهار واستثمارات داخليا وخارجيا مشيراً إلى أن قطر تعتبر من أفضل البلدان جدياً للاستثمارات نتيجة لامتيازات والحوافز التي تتمتع بها والتسهيلات التي توفرها الدولة وقوة ذلك الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به قطر وهما عنصران مهمان لجذب الاستثمارات وكسب ثقة المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى حرية نقل رؤوس الأموال وعودان الربح المرتفعة في الاستثمار داخل قطر كما أن الدولة قامت بإصدار

## 120 مليار دولار استثمارات دول الخليج في الطاقة خلال 10 سنوات

### اقتصاد الطاقة.

يذكر أن معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للطاقة الذي سيعقد في البحرين خلال الفترة من 17 - 19 فبراير المقبل سوف يبحث إيجاد الحلول لتوفير الطاقة في دول

مجلس التعاون وترتفع بنسبة 8 في المائة سنوياً. وتوقع نيل والكرد مدير التسويق في مجموعة

«بنويل» العالمية للطاقة في بيان صحافي صدر في أبو ظبي أمس الأول، إن تصل قيمة الاستثمارات في صناعة الطاقة بدول الشرق الأوسط إلى 120 مليار دولار أميركي في السنوات العشر المقبلة، موضحة أن 8 - 10 في المائة من الاستثمارات العربية تتجه إلى الاستثمار في مجالات

اقتصاد الطاقة. يذكر أن معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للطاقة الذي سيعقد في البحرين خلال الفترة من 17 - 19 فبراير المقبل سوف يبحث إيجاد الحلول لتوفير الطاقة في دول مجلس التعاون وترتفع بنسبة 8 في المائة سنوياً. وتوقع نيل والكرد مدير التسويق في مجموعة «بنويل» العالمية للطاقة في بيان صحافي صدر في أبو ظبي أمس الأول، إن تصل قيمة الاستثمارات في صناعة الطاقة بدول الشرق الأوسط إلى 120 مليار دولار أميركي في السنوات العشر المقبلة، موضحة أن 8 - 10 في المائة من الاستثمارات العربية تتجه إلى الاستثمار في مجالات

اقتصاد الطاقة. يذكر أن معرض ومؤتمر الشرق الأوسط للطاقة الذي سيعقد في البحرين خلال الفترة من 17 - 19 فبراير المقبل سوف يبحث إيجاد الحلول لتوفير الطاقة في دول مجلس التعاون وترتفع بنسبة 8 في المائة سنوياً. وتوقع نيل والكرد مدير التسويق في مجموعة «بنويل» العالمية للطاقة في بيان صحافي صدر في أبو ظبي أمس الأول، إن تصل قيمة الاستثمارات في صناعة الطاقة بدول الشرق الأوسط إلى 120 مليار دولار أميركي في السنوات العشر المقبلة، موضحة أن 8 - 10 في المائة من الاستثمارات العربية تتجه إلى الاستثمار في مجالات

أخي المواطن .. أختي المواطنة .. ساهم بالتبرع لأبناء غزة على الحساب الحكومي رقم (3) في كافة البنوك العاملة في اليمن وفروعها والسلطة المحلية في المحافظات والمديريات والهيئة الشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني

